المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(577/2/2015)

المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

ملخص الموازنة
للسنة المالية 2015

حزيران 2015

USAID من الشعب الأمريكي

مشروع الإصلاح المالي
Fiscal Reform Project

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله

صاحب السمو الملكي
الأمير حسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم

رؤيتنـا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة وتعتلي قائمة الممارسات العالمية الجيدة

رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية وبما يفوق توقعات متلقي الخدمة

قيمنا الجوهرية

التعلم

الشفافية

التعاون

الحيادية

التشاركية

تحمل المسؤولية

المحتويات

تقديم

خلاصة الأداء الاقتصادي والمالي لعام 2014 6

توجهات وفرضيات موازنة عام 2015 12

التوقعات الإقتصادية الكلية لعام 2015 16

أبرز ملامح الموازنة لعام 2015 17

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل 26

أهم المستجدات في موازنة عام 2015 29

آلية إعداد الموازنة العامة 31

مراحل إعداد الموازنة العامة 34

المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط 35

تقديم

دأبت دائرة الموازنة العامة خلال السنوات الاخيرة على اتخاذ الاجراءات الهادفة الى تعزيز مبدأ الشفافية والمشاركة في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة، وقد كان لهذه الاجراءات الدور الواضح في تحسين مرتبة الاردن في التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية ذات العلاقة في مجال شفافية الموازنة. وفي سياق متصل، فقد تضمن ميثاق النزاهة الوطنية وخطتها التنفيذية المرتكزات والمشاريع التي تعزز الاجراءات التي تقوم بها الدائرة للارتقاء بادارة الموازنة العامة، من خلال اعداد الموازنات على اساس الموازنة الموجهة بالنتائج وتبني سياسة نشر واعلان الموازنات وملاحقها بالوسائل المناسبة وبصورة تضمن الشفافية.

وايماناً من دائرة الموازنة العامة بأهمية مضامين منظومة النزاهة الوطنية ودورها في تحقيق الكفاءة والفاعلية وتعزيز وتعميق مبدأ الشفافية في العمل العام، يسر دائرة الموازنة العامة ان تضع بين يدي المواطن الاردني والمهتمين بشؤون الموازنة العامة وثيقة "ملخص الموازنة للسنة المالية 2015" متضمنة موجزاً لقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2015، وأبرز التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2014، وأهم أبعاد وملامح وتوجهات وفرضيات وتقديرات الموازنة العامة للسنة المالية 2015، اضافة الى أهم المستجدات في موازنة عام 2015، وآلية ومراحل إعداد الموازنة العامة والمخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط.

وستواصل الدائرة متابعة أفضل الممارسات والاجراءات الدولية المتبعة في مجال ادارة الموازنة ومأسسة التواصل بين دائرة الموازنة العامة من جهة والمواطن الاردني والجهات المهتمة من جهة اخرى للمساهمة في ارساء ركائز الحوكمة الرشيدة.

د. محمد احمد الهزايمه

مدير عام دائرة الموازنة العامة

خلاصة الأداء الإقتصادي والمالي لعام 2014

ما زال الاقتصاد الاردني يتأثر بتداعيات الاوضاع الاقليمية المتوترة والتي ساهمت بشكل واضح في الحد من قدرته على تحقيق معدلات نمو مرتفعة. وعلى الرغم من ذلك، فقد شهد الاقتصاد الاردني في عام 2014 تحسناً طفيفاً في مستوى أدائه مقارنة بالمعدلات العالمية او الإقليمية، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 2014 نمواً حقيقياً بلغت نسبته 3.1% مقابل نموه بنسبة 2.8% في عام 2013. ونظراً لنمو مخفض الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 بنسبة 3.4% مقابل نموه بنسبة 5.6% عام 2013، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً بلغت نسبته 6.6% في عام 2014 مقابل 8.6% عام 2013.

وعلى صعيد أداء القطاعات الإقتصادية، فقد حققت هذه القطاعات نموا حقيقياً وبنسب متفاوتة في عام 2014، حيث شهدت قطاعات "الصناعات الاستخراجية" و"المياه والكهرباء" و"الزراعة" و"التجارة والمطاعم والفنادق" و"منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات" تسارعا في معدلات نموها في حين سجلت باقي القطاعات الأخرى تباطؤ في معدلات نموها مقارنة بعام 2013. وتشير بيانات دائرة الاحصاءات العامة الى ان معدل البطالة في عام 2014 قد انخفض الى 11.9% مقابل 12.6% في عام 2013.

وعلى صعيد تطورات **المستوى العام للأسعار** في المملكة في عام 2014، ووفقاً للبيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة والتي اعتمدت عام 2010 كسنة أساس بدلاً من العام 2006 في احتساب معدل التضخم وذلك اعتباراً من بداية 2015 تماشياً مع المنهجيات والتصانيف الدولية، فقد بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام 2014 نحو 2.9% مقارنة بنحو 4.8% لعام 2013. وقد جاء هذا التباطؤ في معدل التضخم محصلة لتباطؤ أسعار مجموعة "المساكن" لتنمو بما نسبته 4.8% مقارنة بنحو 6.8% في عام 2013، وتباطؤ أسعار مجموعة "السلع والخدمات الاخرى" لتنمو بما نسبته 1.3% في عام 2014 مقارنة بنحو 5.8% في العام السابق، وتباطؤ أسعار مجموعة "الغذاء" لتنمو بنسبة بلغت 0.3% في عام 2014 مقارنة بنحو 4.2% في عام 2013 من جهة، وارتفاع أسعار مجموعة "الملابس والاحذية" بنسبة 9.3% مقابل 4.1% في عام 2013 من جهة أخرى.

وعلى صعيد **القطاع الخارجي**، فقد سجلت صادرات المملكة في عام 2014 ارتفاعاً بلغت نسبته 7.5% مقابل 1.2% في عام 2013. وفي المقابل، ارتفعت المستوردات بنسبة بلغت 3.1% في عام 2014 مقابل ارتفاعها بنسبة بلغت 6.3% في عام 2013. وتبعاً لذلك ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة بلغت 1.4% ليصل الى 10.2 مليار دينار في عام 2014 مقارنة بنحو 10.0 مليار دينار في العام السابق.

وفيما يخص أبرز التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات، فقد سجل الحساب الجاري في عام 2014 عجزاً مقداره 1730.4 مليون دينار أو ما نسبته 6.8% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع عجز مقداره 2458.0 مليون دينار أو ما نسبته 10.3% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2013. ويعزى انخفاض هذا العجز بشكل رئيسي لارتفاع صافي التحويلات الجارية في عام 2014 بنحو 348 مليون دينار عن مستواه في عام 2013، اضافة الى ارتفاع فائض حساب الخدمات في عام 2014 بنحو 542 مليون دينار عن مستواه في عام 2013. وتجدر الاشارة الى ارتفاع فاتورة المستوردات من "النفط الخام ومشتقاته" لتصل إلى نحو 4072 مليون دينار في عام 2014 مقابل 3694 مليون دينار في عام 2013، بارتفاع مقداره 378 مليون دينار او ما نسبته 10.2%، متأثرة بارتفاع فاتورة المستوردات من زيت الوقود الثقيل والديزل لتعويض انقطاع الغاز المصري، وانخفاض فاتورة المستوردات من النفط الخام في عام 2014 بسبب تراجع أسعار النفط العالمية. كما ارتفعت فاتورة مستوردات "المواد الغذائية والحيوانات الحية" في عام 2014 لتصل الى 2545.1 مليون دينار، أي بارتفاع قيمته 138 مليون دينار أو ما نسبته 5.7% بالمقارنة مع مستواها في عام 2013.

أما على صعيد **التطورات النقدية**، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى نمو السيولة المحلية في عام 2014 بنسبة 6.9% عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 مقارنة مع ما نسبته 9.7% في عام 2013. وقد جاء هذا النمو في نهاية عام 2014 محصلة لارتفاع صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي بنسبة 4.2% عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2013 مقابل ارتفاع بلغت نسبته 11.8% في نفس الفترة من عام 2013 عن مستواها في نهاية عام 2012، وارتفاع صافي الموجودات الاجنبية للجهاز المصرفي في نهاية عام 2014 بنسبة بلغت 14.6% عن مستواه في نهاية عام 2013 مقارنة مع ارتفاع مقداره 3.9% في نفس الفترة من عام 2013 من جهة أخرى.

وأما بخصوص "**التسهيلات الإئتمانية**"، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي الى ارتفاع اجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2014 بنحو 335 مليون دينار أو ما نسبته 1.8% عن مستواها المسجل في نهاية العام السابق، مقارنة بارتفاع مقداره 1110 مليون دينار أو ما نسبته 6.2% في نهاية عام 2013. وتجدر الاشارة الى ان هذا الارتفاع قد تركز بشكل رئيسي في التسهيلات المقدمة لقطاعي "الانشاءات" و"الافراد"، في حين تراجع حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاعات "الصناعة" و"التجارة العامة" و"خدمات النقل". وفي المقابل، ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2014 ليبلغ مستوى قياسي حيث وصل الى 14.1 مليار دولار، أو ما نسبته 17.3% عن مستواه في نهاية عام 2013، ليغطي بذلك مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهور.

وفيما يتعلق بالمالية العامة، فقد سجلت النفقات العامة ارتفاعاً مقداره 776 مليون دينار او ما نسبته 11.0% ليصل الى 7853 مليون دينار مقابل 7077 مليون دينار في عام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع

محصلة لزيادة النفقات الجارية بمقدار 661 مليون دينار أو ما نسبته 10.9% من جهة، وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 115 مليون دينار أو ما نسبته 11.3% من جهة أخرى.

هيكل النفقات العامة لعام 2014

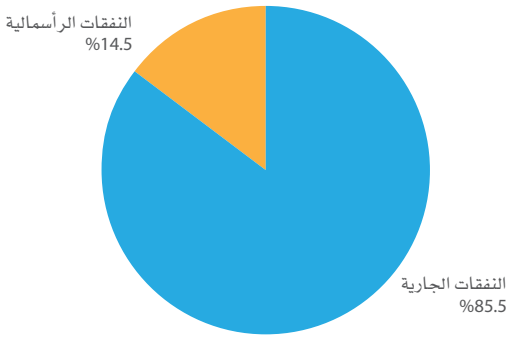

وفيما يتعلق بالإيرادات العامة، فقد سجلت الايرادات العامة ارتفاعاً عن مستواها في عام 2013 بمقدار 1509 مليون دينار او ما نسبته 26.2% لتصل الى 7268 مليون دينار مقابل 5759 مليون دينار في عام 2013. وقد جاء الارتفاع في الايرادات العامة كمحصلة لارتفاع الايرادات المحلية بنسبة 17.8% وارتفاع المنح الخارجية بنحو 93.5%. ويعود ارتفاع الايرادات المحلية بصورة رئيسية الى ارتفاع الايرادات الضريبية بنسبة 10.5% والايرادات غير الضريبية بنسبة 35.9%.

هيكل الايرادات العامة لعام 2014

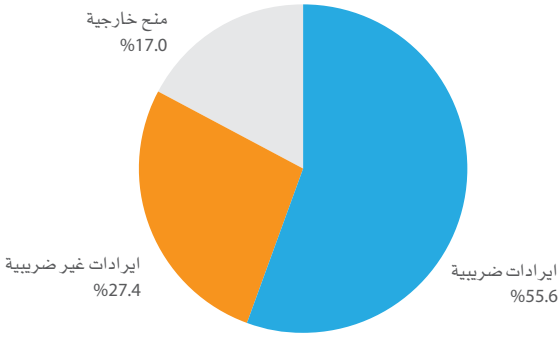

وترتيباً على ما سبق، فقد انخفض عجز الموازنة لعام 2014 – متضمنا المنح الخارجية - بمقدار 733 مليون دينار عن مستواه في عام 2013 ليصل الى نحو 585 مليون دينار مقابل 1318 مليون دينار في عام 2013، ولتهبط بذلك نسبته للناتج المحلي الاجمالي الى 2.3% مقارنة مع 5.5% في عام 2013.

وبناءً على التطورات في جانبي الايرادات والنفقات، فقد ارتفع صافي الدين العام في نهاية عام 2014 بما نسبته 7.6% عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ نحو 20,555.5 مليون دينار مشكّلاً ما نسبته 80.8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014 مقابل 19,096.5 مليون دينار في نهاية عام 2013 أو ما نسبته 80.1% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2013. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع صافي الدين الداخلي بما نسبته 5.6% في نهاية عام 2014 ليصل إلى 12,525.4 مليون دينار، أو ما نسبته 49.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ما نسبته 49.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، من جهة، وارتفاع رصيد الدين الخارجي بنسبة 11.0% ليبلغ في نهاية عام 2014 نحو 8,030.1 مليون دينار، أو ما نسبته 31.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ما نسبته 30.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، من جهة أخرى.

تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

البيان	2013	2014
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية	%2.8	%3.1
معدل التضخم	%4.8	%2.9
معدل البطالة	%12.6	%11.9
معدل نمو الصادرات الوطنية	%1.2	%7.5
معدل نمو المستوردات السلعية	%6.3	%3.1
فاتورة النفط الخام ومشتقاته (مليون دينار)	3694	4072
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	%10.3-	%6.8-
معدل نمو السيولة المحلية	%9.7	%6.9
الاحتياطيات الرسمية من العملات الاجنبية (مليار دولار)	12.0	14.1
معدل نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة	%6.2	%1.8
النفقات العامة (مليون دينار)	7,077.2	7,852.9
% الناتج	%29.7	%30.9
الايرادات العامة (مليون دينار)	5,758.9	7,267.6
% الناتج	%24.1	%28.6
عجز الموازنة العامة متضمناً المنح الخارجية (مليون دينار)	1,318-	585.3-
% الناتج	%5.5-	%2.3-
صافي الدين العام (مليون دينار)	19,096.5	20,555.5
% الناتج	%80.1	%80.8
رصيد الدين الخارجي (مليون دينار)	7,234.5	8,030.1
% الناتج	%30.3	%31.6
صافي الدين الداخلي (مليون دينار)	11,862.0	12,525.4
% الناتج	%49.7	%49.2

وأما بخصوص التدابير الحكومية التي اتخذتها الحكومة في عام 2014 ، فقد قامت الحكومة باتخاذ العديد من الاجراءات التي تعكس عزم الحكومة على احتواء عجز الموازنة العامة ضمن المستويات الآمنة، وذلك من خلال ضبط وترشيد النفقات من جانب، وتحسين مستوى الايرادات المحلية وتحسين النشاط الاستثماري من جانب آخر. حيث قررت الحكومة تخفيض ما نسبته (25%) من مخصص المحروقات لكل وزارة او دائرة في قانون الموازنة ولكل مؤسسة او هيئة او وحدة حكومية مستقلة ضمن قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2014 ، اضافة الى الزام كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المستقلة باستخدام السيارات ذات المحرك المنخفض وعدم استخدام السيارات التي تزيد سعة محركها عن (2000 CC)، والحد من حركتها الا للضرورة القصوى وعدم شراء سيارات جديدة يزيد محركها عن (1600 CC) الا بإذن خاص من رئيس الوزراء مع بيان المبررات. اضافة الى الزام كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المستقلة بعدم استخدام المركبات الحكومية من قبل الموظفين الذين يتقاضون علاوة بدل اقتناء وتحت طائلة المساءلة. كما تم إصدار تعليمات تنظيم طلبات الشراء المحلي للمحروقات النفطية لسنة 2014 بالاستناد إلى أحكام المادة (69) من نظام اللوازم بهدف تحديد ضوابط للاستهلاك الفعلي للمحروقات وفقاً للمخصصات المرصودة وعدم تراكم المتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية غير المسددة. ولأجل ضبط التعيين في مؤسسات الدولة وتحقيق المزيد من العدالة وتكافؤ الفرص في هذا المجال، فقد تم اخضاع جميع المؤسسات الحكومية لنظام الخدمة المدنية والتعيين من مخزون الديوان باستثناء البنك المركزي، كما تم شمول التعيينات في امانة عمان الكبرى والبلديات و تعيينات الكوادر الادارية في الجامعات الرسمية والمستشفيات من خلال مخزون ديوان الخدمة المدنية.

وفي اطار الاجراءات المتخذة لتقليص النفقات الحكومية، قامت الحكومة استناداً الى قانون اعادة هيكلة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بالغاء و/أو دمج المؤسسات والهيئات ذات المهام المتشابهة مثل:

- الغاء مؤسسة تشجيع الاستثمار وهيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة ودمجهما في هيئة الاستثمار.
- الغاء هيئة تنظيم قطاع الكهرباء وهيئة تنظيم العمل الإشعاعي والنووي ودمجهما في هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن.
- إلغاء سلطة المصادر الطبيعية ودمجها في وزارة الطاقة والثروة المعدنية.
- إلغاء دائرة المطبوعات والنشر وهيئة الاعلام المرئي والمسموع ودمجهما في هيئة الاعلام.
- الغاء هيئة التأمين ودمجها في وزارة الصناعة والتجارة والتموين.
- إلغاء الهيئة التنفيذية للتخاصية ودمجها في وزارة المالية.

هذا بالإضافة إلى عدم ادراج موازنة كل من صندوق قصور الكلى وضريبة المعارف ضمن مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية كونهما لا يتمتعان بكيان مستقل ومنفصل عن الوزارة المعنية.

واما فيما يتعلق بالإجراءات الهادفة الى تحسين مستوى الايرادات المحلية وتشجيع النشاط الاستثماري، فقد قامت الحكومة بإقرار القانون الجديد لقانون ضريبة الدخل بما يؤدي الى تحقيق الاصلاح الضريبي وتحسين كفاءة التحصيل والحد من التهرب الضريبي. كما قامت الحكومة برفع الرسوم والضرائب على عدد من السلع الكمالية كالسجائر والمشروبات الكحولية ورسوم التأشيرات ورسوم تصاريح العمل. ومن جهة أخرى، قامت الحكومة بإقرار قانون جديد للاستثمار بهدف تهيئة البيئة المناسبة لتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية لما لذلك من اهمية في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وزيادة حجم الصادرات. كما تم اقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق المزيد من التعاون والشراكة الفاعلة بين القطاعين وبما يحقق الاهداف المنشودة للاقتصاد الوطني.

وتجدر الاشارة الى ان الحكومة قد شارفت على الانتهاء من اعداد وثيقة "رؤية الاردن 2025" وفق رؤية جلالة الملك المعظم الذي كلف الحكومة بإعداد تصور مستقبلي للاقتصاد الوطني للسنوات العشرة القادمة. وترسم الوثيقة طريقا للمستقبل وتحدد الإطار العام المتكامل الذي سيحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على إتاحة الفرص للجميع، والتي من مبادئها الأساسية تعزيز سيادة القانون، وتكافؤ الفرص، وزيادة التشاركية في صياغة السياسات، وتحقيق الاستدامة المالية وتقوية المؤسسات.

توجهات وفرضيات موازنة عام 2015

التزاماً بالبرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي سوف تواصل الحكومة جهودها المبذولة لتحقيق المزيد من الانضباط المالي على المستويين الكلي والقطاعي وتخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً بشكل أفضل بما يضمن توزيع مكاسب التنمية على مختلف مناطق المملكة.

كما تسعى الحكومة إلى وضع تصوّر مستقبلي للاقتصاد الأردني للسنوات العشرة القادمة وفق إطار متكامل يعزز أركان السياسة المالية والنقدية ويضمن اتساقها، ويُحسِّن من تنافسية الاقتصاد الوطني ويُعزِّز قيم الإنتاج والاعتماد على الذات وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وضمن هذا الإطار سيتم إعداد رؤية متكاملة وشاملة للمالية العامة في المملكة تفضي الى تحسين مستوى الايرادات المحلية وضبط وترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته وتوجيهه حسب الأولويات الوطنية والتخصيص الامثل للموارد المالية وبما يضمن إحتواء عجز الموازنة العامة والحد من تنامي الدين العام بإعتبارهما التحدي الاكبر للحكومة خاصة في ظل الظروف الاقليمية والدولية التي كان لها انعكاس كبير على الاوضاع الاقتصادية والمالية، الامر الذي يستدعي اتخاذ الاجراءات الضرورية لخفض المديونية وعجز الموازنة إلى المستويات الآمنة.

وتستند السياسات والإجراءات الإصلاحية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الى ركائز النزاهة الوطنية التي تشمل سيادة القانون وإنفاذه والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة في جميع نواحي الحياة العامة والمشاركة في صنع القرار. وسيؤدي تنفيذ المشاريع الواردة في الخطط التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية الى تعزيز وترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح والمشاركة في إدارة المال العام. وضمن هذا السياق سيتم مواصلة العمل على إعداد الموازنة العامة وفق نهج الموازنة الموجهة بالنتائج وضمن الإطار المالي متوسط المدى حسب أفضل الممارسات العالمية ومواصلة العمل على تطوير نظام المتابعة والتقييم لأداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وبما يسهم في تعزيز أركان الاعتماد على الذات وزيادة مناعة الاقتصاد الوطني تجاه ما يحدث من تطورات وتقلبات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وقد تم الاستناد في اعداد تقديرات قانون الموازنة العامة لعام 2015 إلى مجموعة من التوجهات من أبرزها ما يلي :

1. مواصلة الالتزام بالبرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي الذي يهدف إلى إحتواء عجز الموازنة العامة والمديونية وبما يمكن الاقتصاد الوطني من التعامل بكفاءة ومرونة مع الظروف والمستجدات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية وبما يساعد على تدعيم أركان الإستقرار المالي والنقدي.
2. تعزيز شبكة الأمان الإجتماعي من خلال إيصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط.
3. التأكيد على أهمية مشاريع الطاقة المتجددة بأشكالها المختلفة للحد من فاتورة الطاقة في ظل ارتفاع كلفة المدخلات البديلة للغاز كزيت الوقود والسولار في توليد الطاقة الكهربائية.
4. توسيع مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات والأولويات التنموية للمحافظات وبما يساعد على تعميم مكاسب التنمية على سائر مناطق المملكة من خلال تفعيل النشاط التمويلي لصندوق تنمية المحافظات الذي يهدف الى تمويل الاحتياجات التنموية والمشاريع الرأسمالية في كافة محافظات المملكة.
5. الاستمرار في تقليص الإنفاق غير المنتج وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وإلغاء أو دمج المتشابه منها والمضي قدماً في إعتماد مفاهيم الحاكمية المؤسسية في مجال المتابعة والتقييم والمساءلة وفق أفضل الممارسات العالمية لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة.
6. تنفيذ الخطط التنفيذية لمنظومة النزاهة الوطنية في محاورها المختلفة بما يفضي إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح والمشاركة في إدارة المال العام.
7. السعي لتوفير التمويل الضروري للموازنة العامة وبأقل التكاليف من خلال تبني خطة حكومية واضحة المعالم لإعتماد بدائل مناسبة لتمويل عجز الموازنة وبما يتسق مع الإطار العام لإدارة الدين العام بهدف الوصول إلى مستويات آمنة في هذا المضمار، وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الإقليمي والدولي في مواصلة عملية الإصلاح الإقتصادي والمالي.
8. الإعتماد بشكل أكبر على الموارد الذاتية وتعزيز مبدأ الإعتماد على الذات في تغطية الإنفاق العام من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب والتجنب الضريبي، هذا بالإضافة إلى تعميق إعتماد الوحدات الحكومية على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقليص إعتمادها على دعم الخزينة العامة.

9. الإستغلال الأمثل للمنحة المقدمة من الصندوق الخليجي للتنمية من خلال التركيز على تمويل المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وذات الأولوية الوطنية وخاصة المتعلقة بقطاعات الطاقة والنقل والطرق والمياه والتعليم والصحة وتنمية المحافظات.

كما استندت تقديرات النفقات والايرادات في قانون الموازنة العامة لعام 2015 الى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية:

- عدم إصدار ملاحق موازنة الا في الحالات ذات الضرورة القصوى، علماً بأن الحكومة قد التزمت بعدم اصدار ملحق موازنة خلال عامي 2013 و 2014 وذلك للمرة الاولى منذ عام 2000.
- ضبط معدلات النمو في جميع بنود النفقات العامة وخاصة الجارية منها.
- تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وضبط آلية إيصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود و المتوسط.
- وقف التعيينات بكافة أشكالها لجميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية إلا في حالات الضرورة وبعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء والتأكد من توفر المخصصات المالية اللازمة لذلك.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لعملية تثبيت المستخدمين خارج جدول التشكيلات، مع الأخذ بعين الإعتبار زيادة علاوة غلاء المعيشة الشخصية للفئة الثالثة بمقدار (15) دينار.
- رصد المخصصات المالية لتغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي.
- رصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية.
- رصد المخصصات المالية اللازمة للنفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء مع التأكيد على مواصلة ضبط وترشيد بنود هذه النفقات.
- استكمال تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الجهاز الحكومي إستناداً إلى قانون إعادة هيكلة الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية الهادف إلى رفع مستوى الأداء الحكومي وترشيد الإنفاق من خلال إلغاء ودمج الوزارات والهيئات المتشابهة في المهام في جهة واحدة.
- إعتماد أنظمة رقابية فعالة وخاصة في الوحدات الحكومية بحيث ترفع من مستوى إعتمادها على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقلل من الإعتماد على دعم الخزينة العامة.
- الاستمرار في رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وذلك بهدف توفير فرص عمل للقوى العاملة الأردنية وخاصة في مناطق جيوب الفقر والأقل حظاً.

- الإستمرار في سياسة وقف شراء السيارات والآثاث وسحب المركبات الحكومية المستخدمة من قبل الموظفين.
- تنفيذ مشاريع إدارة الموارد العامة للدولة باستخدام التقنيات الحديثة ومنها مشروع إدارة المعلومات المالية الحكومية ومشروع إدارة المشتريات والمخزون الحكومي والتي تقوم وزارة المالية بتنفيذها بالتعاون مع الجهات المعنية إضافةً إلى مشروع تتبع وإدارة المركبات الحكومية.
- مواصلة رصد المخصصات المالية اللازمة لصندوق تنمية المحافظات وبرنامج البنية التحتية للمحافظات وذلك بهدف التوزيع العادل لمنافع التنمية على كافة مناطق المملكة من خلال تنفيذ المشاريع التنموية المنتجة والمولدة للدخل والموفرة لفرص العمل للمواطنين.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية الحيوية في قطاعات الطاقة والطرق والنقل والمياه والتعليم والصحة وتنمية المحافظات من خلال تمويلها من المنحة المقدمة من الصندوق الخليجي للتنمية.
- عدم رصد أي مخصصات للمشاريع الجديدة بإستثناء المشاريع الإستراتيجية والمشاريع الممولة من المنح الخارجية والقروض.
- مواصلة تأمين المخصصات المالية الضرورية لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لضمان الإستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الأساسية للإستقرار الإقتصادي والمالي.
- اقرار مشروع القانون الجديد لضريبة الدخل بما يساعد على تحقيق الاصلاح الضريبي وتحسين كفاءة التحصيل والحد من التهرب الضريبي.

التوقعات الإقتصادية الكلية لعام 2015

استندت موازنة عام 2015 إلى توقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التالية:

1. استمرار الأداء المتواضع للإقتصاد الوطني في ضوء تداعيات الأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (4.0%) لعام 2015 و(4.5%) لكل من عامي 2016 و2017. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة (7.7%) لعام 2015 و(7.8%) و(7.5%) لعامي 2016 و2017 على التوالي.
2. بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو(2.4%) في كل من عامي 2015 و 2016 ونحو (2.2%) في عام 2017.
3. نمو الصادرات السلعية بنسبة (3.8%) لعام 2015 و (3.3%) لعام 2016 و(4.1%) لعام 2017.
4. تراجع المستوردات السلعية بنسبة (1.6%) و (1.7%) لعامي 2015 و 2016 تباعاً ونموها بنسبة (2.8%) لعام 2017.
5. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 نحو (8.1%) لتنخفض هذه النسبة إلى(4.7%) في عام 2016 ثم إلى (3.8%) في عام 2017.
6. إستمرار البنك المركزي في المحافظة على مستوى مريح من الاحتياطيات الأجنبية خلال السنوات الثلاث القادمة وبحيث تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة لا تقل عن ستة شهور.

التوقعات الاقتصادية الكلية للأعوام 2015 – 2017

البيان	2015	2016	2017
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية %	7.7	7.8	7.5
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة %	4.0	4.5	4.5
معدل التضخم (CPI) %	2.4	2.4	2.2
معدل نمو الصادرات السلعية %	3.8	3.3	4.1
معدل نمو المستوردات السلعية %	1.6-	1.7-	2.8
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	8.1	4.7	3.8
متوسط سعر برميل النفط للسنوات (2015-2017)	100 دولار*		

* علما بان مجلس النواب قد اعتمد فرضية سعر 60 دولار/ برميل. وعليه قرر المجلس تخفيض النفقات الجارية في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2015 بمبلغ (220) مليون دينار.

ابرز ملامح الموازنة لعام 2015

أولاً : الإيرادات العامة

قدرت الإيرادات العامة لعام 2015 بمبلغ 7408 مليون دينار لتشكل بذلك 26.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 28.6% في عام 2014، فيما يتوقع أن تنخفض هذه النسبة في عامي 2016 و 2017 لتصبح 26.5% و 26.0%على التوالي.

الايرادات العامة للسنوات 2013 - 2017

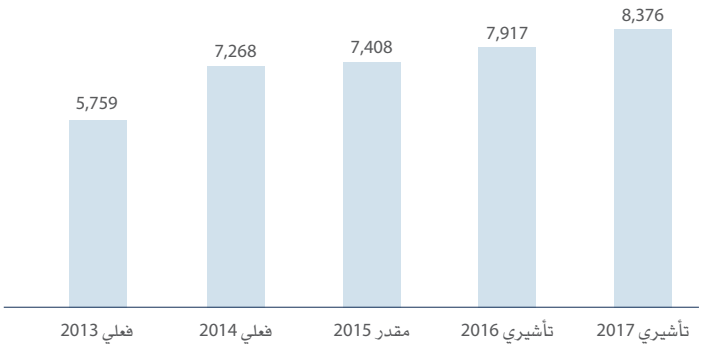

وقد توزعت هذه الإيرادات وفقاً لما يلي :-

1. **الإيرادات المحلية :**

قدرت الإيرادات المحلية في عام 2015 بحوالي 6280 مليون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته 4.1% عن مستواها في عام 2014، ولتبلغ نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 22.6% مقارنة مع 23.7% في عام 2014.

الايرادات المحلية للسنوات 2013 - 2017

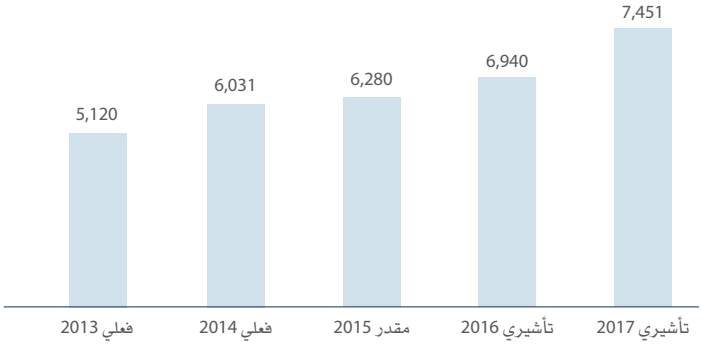

وترتيباً على ذلك، ارتفعت نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية من 89.8% في عام 2014 إلى 93.7% في عام 2015، ولتواصل إرتفاعها التدريجي خلال عامي 2016 و 2017 الى ما نسبته 98.3% و 101.7% على التوالي.

تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية للسنوات 2013 - 2017

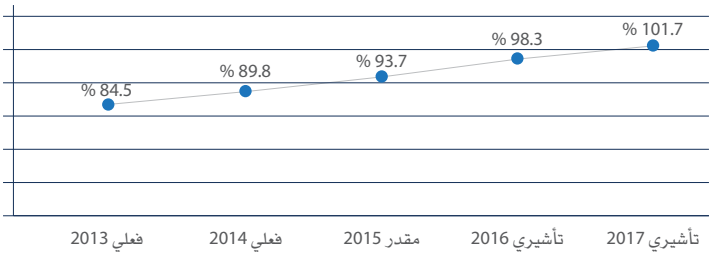

2. المنح الخارجية

قدرت المنح الخارجية في عام 2015 بنحو 1128 مليون دينار مقارنة مع 1237 مليون دينار في عام 2014. موزعة بواقع 806 مليون دينار من دول مجلس التعاون الخليجي و322 مليون دينار من الدول المانحة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي .

ثانياً : النفقات العامة

قدرت النفقات العامة في عام 2015 بنحو 7876 مليون دينار مقارنة مع 7853 مليون دينار في عام 2014، بارتفاع مقداره 24 مليون دينار أو ما نسبته 0.3%، مشكّلة ما نسبته 28.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 30.9% في عام 2014. ويتوقع أن تنخفض هذه النسبة في عامي 2016 و 2017 لتصل الى 27.8% و 26.7% لكل منهما تباعاً.

النفقات العامة للسنوات 2013 - 2017

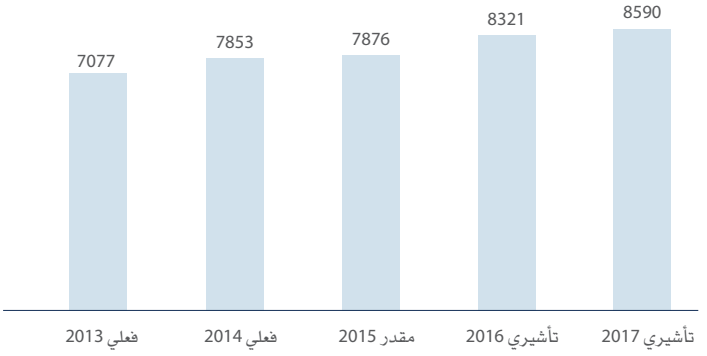

هيكل النفقات العامة لعام 2015

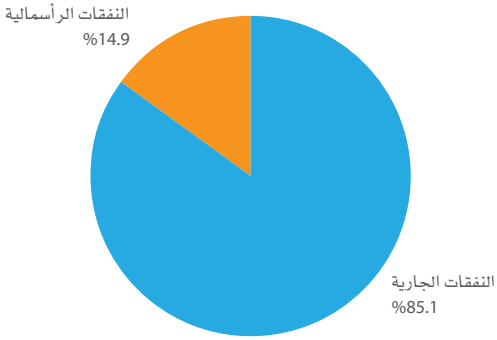

وقد توزعت هذه النفقات على النحو الآتي :-

1. النفقات الجارية:

قدرت النفقات الجارية في عام 2015 بنحو 6702 مليون دينار مسجلة انخفاضاً بلغت نسبته 0.2% عن مستواها في عام 2014، ولتشكل حوالي 24.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 26.4% في عام 2014. ويتوقع أن تستمر هذه النسبة بالانخفاض في عامي 2016 و 2017 لتصل الى 23.6% و 22.8% لكل منهما تباعاً. ويعزى الانخفاض في النفقات الجارية المقدرة لعام 2015 الى قرار مجلس النواب بتخفيض النفقات الجارية في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2015 بنحو (220) مليون دينار نتيجة لانخفاض اسعار النفط. وقد تركز انخفاض النفقات الجارية بإلغاء مخصص بند تعويض دعم المحروقات والبالغ (180) مليون دينار وتخفيض مخصصات بند دعم المواد التموينية بمبلغ (23) مليون دينار.

النفقات الجارية للسنوات 2013 - 2017

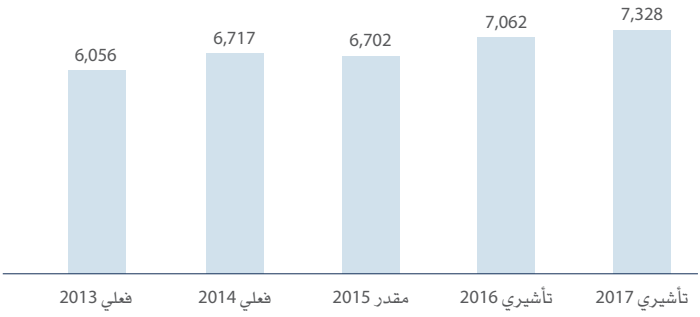

2. النفقات الرأسمالية

قدرت النفقات الرأسمالية في عام 2015 بنحو 1175 مليون دينار أو ما نسبته 4.2% من الناتج المحلي الاجمالي مسجلة بذلك ارتفاعاً يقارب 39 مليون دينار أو ما نسبته 3.4% عن مستواها في عام 2014. ولتبلغ بذلك حصتها من إجمالي النفقات 14.9%.

النفقات الرأسمالية للسنوات 2013 - 2017

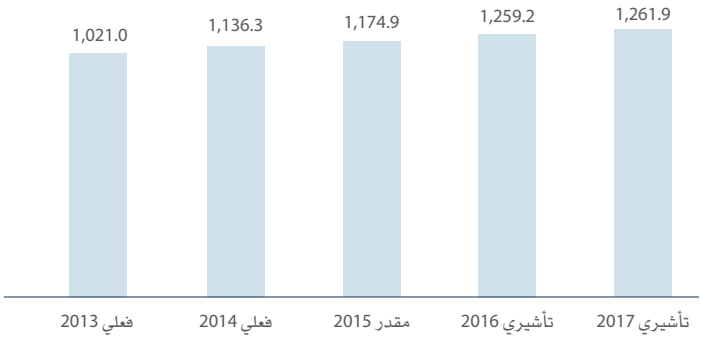

ويتوقع أن تستقر نسبة النفقات الرأسمالية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 عند نفس مستواها في عام 2015 على أن تنخفض في عام 2017 الى نحو 3.9%.

التصنيف الوظيفي للنفقات العامة في عام 2015

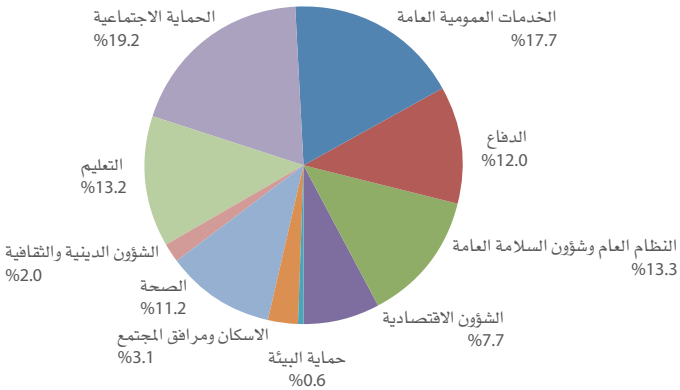

ثالثا : العجز المالي

وترتيباً على هذه التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، يتوقع أن يبلغ العجز المالي بعد المنح الخارجية لعام 2015 نحو 468 مليون دينار أو ما نسبته 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عجز نسبته 2.3% في عام 2014، وليواصل هبوطه إلى 1.4% في عام 2016 و 0.7% في عام 2017.

عجز الموازنة العامة بعد المنح للسنوات 2013 - 2017

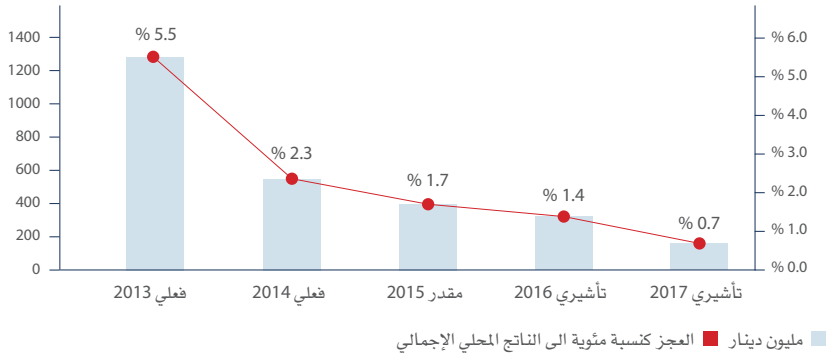

خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2013 - 2017

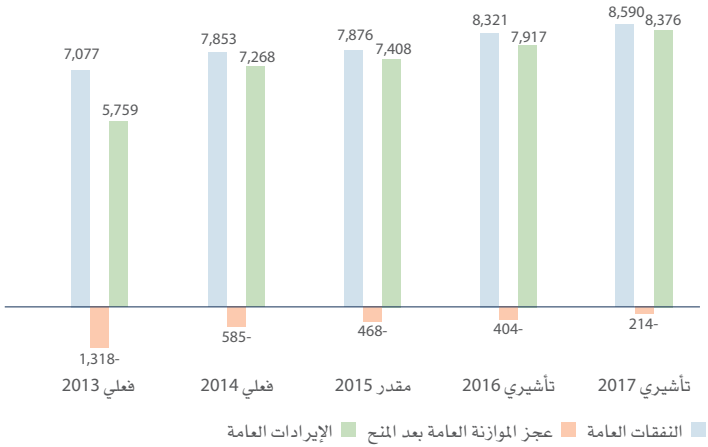

خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2013 - 2017

(بالمليون دينار)

البيان	فعلي 2013	فعلي 2014	مقدر 2015	تأشيري 2016	تأشيري 2017
الايرادات المحلية	5,119.8	6,031.1	6,280.0	6,940.0	7,451.0
المنح الخارجية	639.1	1,236.5	1,128.0	977.0	925.0
مجموع الايرادات العامة	5,758.9	7,267.6	7,408.0	7,917.0	8,376.0
النفقات الجارية	6,056.1	6,716.6	6,701.5	7,061.8	7,328.4
النفقات الرأسمالية	1,021.0	1,136.3	1,174.9	1,259.2	1,261.9
مجموع النفقات العامة	7,077.2	7,852.9	7,876.4	8,321.0	8,590.3
عجز الموازنة العامة					
بعد المنح	1,318.2-	585.3-	468.4-	404.0-	214.3-
قبل المنح	1,957.3-	1,821.8-	1,596.4-	1,381.0-	1,139.3-
عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج					
بعد المنح	%5.5-	%2.3-	%1.7-	%1.4-	%0.7-
قبل المنح	%8.2-	%7.2-	%5.8-	%4.6-	%3.5-

مؤشرات الملاءة المالية					
البيان	فعلي 2013	فعلي 2014	مقدر 2015	تأشيري 2016	تأشيري 2017
نسبة الايرادات العامة للناتج	%24.1	%28.6	%26.7	%26.5	%26.0
نسبة الايرادات المحلية للناتج	%21.5	%23.7	%22.6	%23.2	%23.2
نسبة المنح الخارجية للناتج	%2.7	%4.9	%4.1	%3.3	%2.9
نسبة النفقات العامة للناتج	%29.7	%30.9	%28.4	%27.8	%26.7
نسبة النفقات الجارية للناتج	%25.4	%26.4	%24.2	%23.6	%22.8
نسبة النفقات الرأسمالية للناتج	%4.3	%4.5	%4.2	%4.2	%3.9
نسبة النفقات الرأسمالية للنفقات العامة	%14.4	%14.5	%14.9	%15.1	%14.7
تغطية الايرادات المحلية للنفقات العامة	%72.3	%76.8	%79.7	%83.4	%86.7
تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية	%84.5	%89.8	%93.7	%98.3	%101.7

إجمالي النفقات العامة المقدرة حسب الفصول للسنة المالية 2015

(بالألف دينار)

الفصل	النفقـــــــات				مجموع الفصل
	الجارية	الرأسمالية			
		خزينة	قروض	المجموع	
الديوان الملكي الهاشمي	40,784	0	0	0	40,784
مجلس الأمة	20,989	0	0	0	20,989
رئاسة الوزراء	26,862	14,980	0	14,980	41,842
رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	864	30	0	30	894
رئاسة الوزراء/دائرة الشراء الموحد	698	40	0	40	738
رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	3,071	50	0	50	3,121
ديوان المظالم	953	100	0	100	1,053
ديوان المحاسبة	7,674	620	0	620	8,294
وزارة تطوير القطاع العام	1,309	350	0	350	1,659
ديوان الخدمة المدنية	2,608	1,082	0	1,082	3,690
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	1,250	50	0	50	1,300
وزارة الدفاع	925,000	30,100	0	30,100	955,100
الخدمات الطبية الملكية	160,500	38,300	0	38,300	198,800
المركز الجغرافي الملكي الأردني	1,833	730	0	730	2,563
وزارة الداخلية	20,492	1,825	0	1,825	22,317
وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	8,506	2,610	0	2,610	11,116
وزارة الداخلية / الأمن العام	559,000	26,850	0	26,850	585,850
وزارة الداخلية/ الدفاع المدني	166,000	21,800	0	21,800	187,800
وزارة الداخلية/قوات الدرك	177,000	15,300	0	15,300	192,300
وزارة العدل	49,392	7,730	0	7,730	57,122
دائرة قاضي القضاة	12,366	475	0	475	12,841
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	51,630	2,700	0	2,700	54,330
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية	2,374	840	0	840	3,214
وزارة المالية	2,573,276	88,096	0	88,096	2,661,372
وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	1,904	250	0	250	2,154
وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	24,381	4,550	0	4,550	28,931
وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	16,804	1,305	0	1,305	18,109
وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	1,722	110	0	110	1,832
وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	45,349	500	0	500	45,849

(بالألف دينار)

الفصل	النفقـــــــات				مجموع الفصل
	الجارية	الرأسمالية			
		خزينة	قروض	المجموع	
وزارة الصناعة والتجارة والتموين	9,063	21,420	0	21,420	30,483
وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات	1,275	105	0	105	1,380
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	1,744	99,050	13,700	112,750	114,494
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	5,016	9,065	0	9,065	14,081
وزارة السياحة والآثار	9,018	3,255	0	3,255	12,273
وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	6,245	1,605	0	1,605	7,850
وزارة الشؤون البلدية	7,338	153,550	0	153,550	160,888
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	8,346	141,935	0	141,935	150,281
وزارة الأشغال العامة والاسكان	41,629	89,320	0	89,320	130,949
وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	1,313	50	0	50	1,363
وزارة الزراعة	47,381	10,899	3,759	14,658	62,039
وزارة المياه والري	2,246	52,457	0	52,457	54,703
وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	11,945	39,550	905	40,455	52,400
وزارة البيئة	1,866	2,398	0	2,398	4,264
وزارة التربية والتعليم	846,481	63,690	0	63,690	910,171
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	66,179	38,505	0	38,505	104,684
وزارة الصحة	587,059	54,500	0	54,500	641,559
وزارة التنمية الاجتماعية	113,274	11,870	0	11,870	125,144
وزارة العمل	15,558	4,963	0	4,963	20,521
وزارة الثقافة	3,057	5,475	0	5,475	8,532
وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	770	140	0	140	910
وزارة النقل	3,445	69,727	0	69,727	73,172
وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	1,916	590	0	590	2,506
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	4,778	20,997	0	20,997	25,775
المجموع	6,701,533	1,156,489	18,364	1,174,853	7,876,386

خلاصة التصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدرة حسب الأقسام الوظيفية للسنة المالية 2015

(بالألف دينار)

القسم الوظيفي	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية	المجموع
الخدمات العمومية العامة	1,346,722	48,687	1,395,409
الدفاع	906,600	30,100	936,700
النظام العام وشؤون السلامة العامة	971,884	74,185	1,046,069
الشؤون الاقتصادية	137,659	468,901	606,560
حماية البيئة	1,866	48,798	50,664
الاسكان ومرافق المجتمع	23,729	222,462	246,191
الصحة	778,209	107,550	885,759
الشؤون الدينية والثقافية	112,586	45,475	158,061
التعليم	924,425	112,005	1,036,430
الحماية الاجتماعية	1,497,853	16,690	1,514,543
المجموع	6,701,533	1,174,853	7,876,386

إجمالي النفقات الرأسمالية موزعة حسب المحافظات للسنة المالية 2015

(بالألف دينار)

المحافظة	النفقات الرأسمالية
المركز	412,069
محافظة اربد	81,757
محافظة المفرق	47,456
محافظة جرش	37,932
محافظة عجلون	42,931
محافظة العاصمة	91,980
محافظة البلقاء	60,128
محافظة الزرقاء	63,899
محافظة مادبا	37,716
محافظة الكرك	55,237
محافظة معان	92,184
محافظة الطفيلة	37,728
محافظة العقبة	113,837
المجموع	1,174,853

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل

انسجاما مع مبادئ تعزيز حقوق المرأة والطفل، فقد أولت دائرة الموازنة العامة المرأة والطفل دوراً بارزا في عملية اعداد الموازنة وتنفيذها وهو ما يعرف بمفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ومفهوم الموازنة الصديقة للطفل، أي الموازنة التي تبرز احتياجات المرأة والطفل وتعمل على رصد المخصصات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات. ففي مجال الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، فقد قامت دائرة الموازنة العامة بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة بمراجعة الانشطة والبرامج ومؤشرات قياس الأداء التي تعنى بشؤون المرأة في موازنات الوزارات والدوائر الحكومية وإبراز المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب البرامج في قانون الموازنة العامة السنوي. كما تقوم الدائرة بتأمين المخصصات المالية لدعم المؤسسات والهيئات التي تعنى بشؤون المرأة باعتبار المرأة شريكاً استراتيجياً في مسيرة التنمية في المملكة.

المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب الفصول للسنوات 2013 – 2015

(بالألف دينار)

الفصل	2013	2014	2015
الديوان الملكي الهاشمي	6,660	6,793	7,749
مجلس الأمة	3,611	3,835	3,834
رئاسة الوزراء	1,030	1,133	1,251
رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	326	372	432
رئاسة الوزراء/دائرة الشراء الموحد	155	176	199
رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	460	477	510
ديوان المظالم	178	185	259
ديوان المحاسبة	1,827	1,831	1,919
وزارة تطوير القطاع العام	460	505	587
ديوان الخدمة المدنية	991	1,059	1,174
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	0	268	288
المركز الجغرافي الملكي الأردني	344	412	456
وزارة الداخلية	4,157	4,519	4,918
وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	2,134	2,306	2,431
وزارة العدل	13,099	13,531	14,518
دائرة قاضي القضاة	27	150	175
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	10,339	12,032	13,272

(بالألف دينار)

الفصل	2013	2014	2015
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية	511	551	627
وزارة المالية	416,923	446,028	469,886
وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	388	449	452
وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	1,138	1,143	1,219
وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	4,200	4,422	4,537
وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	444	460	583
وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	9,980	10,152	10,403
وزارة الصناعة والتجارة والتموين	3,240	3,536	8,808
وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات	400	423	456
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	6,846	9,920	10,005
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	1,914	2,584	8,175
وزارة السياحة والآثار	2,652	2,973	3,115
وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	819	876	941
وزارة الشؤون البلدية	12,500	12,732	1,418
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	996	989	1,956
وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	1,034	1,035	0
وزارة الأشغال العامة والاسكان	4,973	5,366	5,725
وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	545	618	697
وزارة الزراعة	8,850	9,926	10,148
وزارة المياه والري	431	526	606
وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	954	1,216	1,230
وزارة البيئة	318	362	450
وزارة التربية والتعليم	459,048	494,053	511,982
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	33,800	50,300	51,352
وزارة الصحة	257,427	333,373	357,703
وزارة التنمية الاجتماعية	63,062	65,314	66,902
وزارة العمل	5,103	6,305	6,368
وزارة الثقافة	1,012	1,141	1,240
رئاسة الوزراء/دائرة المطبوعات والنشر	322	317	0
وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	313	327	362
وزارة النقل	505	532	622
وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	161	175	186
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	4,751	3,625	9,564
المجموع	1,351,355	1,521,331	1,601,686

وفيما يتعلق بالموازنة الصديقة للطفل، فقد سعت دائرة الموازنة العامة خلال السنوات الماضية الى إحداث نقلة نوعية في هذا المجال وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الاختصاص. حيث قامت الدائرة بتوقيع اتفاقية تعاون مع صندوق الأمم المتحدة لدعم الأمومة والطفولة "اليونيسف" بخصوص الموازنة الصديقة للطفل لأجل تعزيز الجهود المبذولة للحفاظ على حقوق الطفل، وتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد المالية المتاحة في تحقيق أفضل النتائج ليس على النطاق العام فقط وانما ليشمل فئات معينة مثل الطفل. وقد قامت الدائرة بجهود كبيرة في سبيل تحقيق ذلك من خلال هيكلة البرامج والنشاطات في مجالات الإنفاق الخاصة بالأطفال و تطوير المزيد من مؤشرات الأداء التي تركز على الطفل.

المخصصات المقدرة للطفل موزعة حسب الفصول للسنوات 2013 – 2015

(بالألف دينار)

الفصل	2013	2014	2015
وزارة المالية	250	250	250
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	3,318	4,000	4,385
وزارة التربية والتعليم	841,960	883,273	909,474
وزارة الصحة	162,263	212,949	226,511
وزارة التنمية الاجتماعية	31,111	32,343	32,961
وزارة العمل	350	250	250
وزارة الثقافة	140	150	155
المجموع	1,039,392	1,133,215	1,173,986

أهم المستجدات في موازنة عام 2015

يأتي قانون الموازنة العامة لعام 2015 ترجمةً لسياسة الحكومة الاصلاحية في المجالات الاقتصادية والمالية، والمستمدة من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والمالي. وعلى ضوء النتائج الايجابية التي حققتها الحكومة في السنوات الاخيرة في هذا المجال، فقد اشارت التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية المختصة الى ان الاقتصاد الاردني يسير في الطريق الصحيح نحو استعادة توازن المالية العامة وتحفيز النمو الاقتصادي. وستعمل الحكومة على الخفض التدريجي لعجز الموازنة العامة وصولا الى الاعتماد على الذات الامر الذي سيعزز الثقة بأداء الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي والخارجي. وفيما يلي أبرز المستجدات في موازنة عام 2015:

أولاً: عدم التوسع في الانفاق العام من خلال تثبيت اجمالي الانفاق عند مستواه المقدر في موازنة عام 2014 والبالغ (8.1) مليار دينار والذي سيؤدي إلى بلوغ عجز الموازنة المقدر لعام 2015 نحو (688) مليون دينار او ما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بنحو (585) مليون دينار او ما نسبته 2.3% من الناتج في عام 2014. وفي ضوء قرار مجلس النواب بتخفيض النفقات الجارية في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2015 بنحو (220) مليون دينار، انخفض اجمالي الانفاق الى (7.9) مليار دينار وبالتالي انخفض العجز الى حوالي (468) مليون دينار او ما نسبته 1.7% من الناتج المحلي الاجمالي.

ثانياً: ارتفاع نسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية لتصل الى 90.7% في قانون موازنة 2015، مقارنة بما نسبته 89.8% في عام 2014. وهذا تجسيد لسعي الحكومة للاعتماد على الموارد الذاتية في تغطية النفقات الحكومية. وفي ضوء قرار مجلس النواب المشار اليه اعلاه، ترتفع هذه النسبة الى 93.7% في قانون موازنة 2015.

ثالثاً: شكلت المشاريع الممولة من صندوق التنمية الخليجي نحو 43.4% من اجمالي النفقات الرأسمالية. حيث استحوذت قطاعات التنمية المحلية والطاقة والتعليم والطرق والصحة و"الامن والدفاع" والمياه والنقل على ما نسبته 82% من اجمالي النفقات الرأسمالية لعام 2015.

رابعاً: تضمن قانون موازنة عام 2015 الاشارة ولأول مرة الى إمكانية قيام الحكومة بإصدار صكوك تمويل اسلامي وذلك بالاستناد الى قانون صكوك التمويل الاسلامي رقم 30 لسنة 2012.

خامساً: اتخاذ بعض الاجراءات الهادفة الى تعزيز شفافية البيانات الواردة في قانون الموازنة العامة. حيث تم فصل بند مخصصات المحروقات المتعلقة بالآليات ومركبات النقل ومركبات المشاريع

عن مركبات الصالون. كما تم إعادة تصنيف مخصصات المعونة النقدية ضمن بند مساعدات اجتماعية في موازنة وزارة التنمية الاجتماعية.

سادساً: مراعاة البعد الجغرافي في توزيع المشاريع الرأسمالية لتشمل سائر محافظات المملكة بهدف تعميم مكاسب التنمية على سائر مناطق المملكة .

سابعاً: تعزيز شبكة الأمان الإجتماعي من خلال إيصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط وبما يحول دون وصوله الى المواطنين من ذوي الدخول المرتفعة.

آليــة إعداد الموازنة العامة

حقق الأردن تقدماً ملموساً في مجال إعداد الموازنة وإدارتها وفقاً لأحدث الممارسات والتصنيفات الدولية وبما يتلاءم مع الأوضاع الإقتصادية والمالية المحلية، حيث تم إدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة وتصنيف النفقات والإيرادات، وتم البدء بتطبيق منهجية جديدة لربط الموازنة بالتخطيط الإستراتيجي وتبني مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن إطار الموازنة متوسط المدى اعتباراً من عام 2008، وكذلك تم إعداد وإصدار قانون جديد لتنظيم الموازنة العامة في الأردن بدلاً من القانون السابق لسنة 1962 لتصبح عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة تعتمد على التخطيط المالي المستقبلي الذي يأخذ بعين الإعتبار الأهداف والأولويات الوطنية.

وبموجب المفهوم الجديد للموازنة الموجهة بالنتائج فقد قامت الوزارات والدوائر الحكومية بتحديد **رؤيتها ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية وبرامجها ومشاريعها ومؤشرات قياس الأداء** على مستوى الأهداف الإستراتيجية والبرامج على أن تكون هذه الأهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بوقت وأن تكون منسجمة مع رؤية الوزارة أو الدائرة الحكومية.

كما تم تطبيق إطار الموازنة متوسط المدى للإرتقاء بآلية إعداد الموازنة العامة بحيث أصبح يغطي هذا الإطار ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة لجميع بنود الإيرادات والنفقات بما يمكّن الحكومة من رسم السياسة المالية وبناء الموازنة العامة للدولة ضمن رؤية مالية واضحة لتحقيق وضع مالي سليم بالإضافة إلى اعتماد خارطة حسابات جديدة تتوافق مع المعايير الدولية حيث تتضمن هذه الخارطة تصنيفات متعددة **جغرافية ووظيفية واقتصادية وتنظيمية وتمويلية** تساعد الإدارة المالية على توفير تقارير تحليلية شاملة تلبي إحتياجات الجهات الرسمية والخاصة.

وفي أواخر عام 2009 أقر دولة رئيس الوزراء الجدول الزمني السنوي لإعداد الموازنة العامة ليتم تطبيقه اعتباراً من موازنة عام 2011، والجدول التالي يوضح هذه الإجراءات:

الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة

التاريخ	الإجراء	الجهة المسؤولة
نهاية كانون ثاني	الطلب من الوزارات والدوائر الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة سنوياً بخلاصة حول سياسات وأولويات موازناتها خلال المدى المتوسط متضمنة كافة أنشطتها الجارية وخاصة المتعلقة بالموارد البشرية والنفقات التشغيلية بالإضافة إلى مشاريعها الرأسمالية وبيان مدى أهميتها والنتائج المتوخاة من تنفيذها.	دائرة الموازنة العامة
نهاية شباط	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بخلاصات الأولويات والسياسات.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
منتصف آذار	إعداد ورقة شاملة سنوياً تتضمن أولويات وسياسات الحكومة للموازنة العامة خلال المدى المتوسط ورفعها إلى مجلس الوزراء.	وزارة المالية دائرة الموازنة العامة
نهاية آذار	مناقشة ورقة الأولويات والسياسات وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها.	مجلس الوزراء
بداية أيار	إعداد ورقة حول الإطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط متضمناً المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الكلية للوضع الحالي والتوقعات المستقبلية للمدى المتوسط وكذلك تقديراً للنفقات العامة بشقيها الجارية والرأسمالية والإيرادات العامة بجانبيها الإيرادات المحلية والمنح الخارجية وبالتالي عجز الموازنة سواء بعد المنح الخارجية أو قبلها بالأرقام المطلقة أو كنسبة من الناتج، ورفعها إلى مجلس الوزراء.	وزارة المالية دائرة الموازنة العامة
5 – أيار	مناقشة الإطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط وإقراره بعد إجراء التعديلات المطلوبة.	مجلس الوزراء
منتصف أيار	الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط.	دائرة الموازنة العامة
منتصف تموز	قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
منتصف آب	الانتهاء من دراسة مشروعات موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وإعداد إطار إنفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية وإطار متوسط المدى لموازنات الوحدات الحكومية.	دائرة الموازنة العامة
نهاية آب	إعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر الحكومية على ضوء الإطار العام المحدث للموازنة متوسط المدى وإطار النفقات متوسط المدى.	وزارة المالية دائرة الموازنة العامة
مطلع أيلول	إصدار بلاغ الموازنة العامة بعد إقراره.	مجلس الوزراء

التاريخ	الإجراء	الجهة المسؤولة
20 – أيلول	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
منتصف تشرين الأول	إعداد الملامح والأبعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وعرضه على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشته وإجراء أي تعديلات عليه.	دائرة الموازنة العامة المجلس الاستشاري للموازنة العامة
20 – تشرين الأول*	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة لمجلس الوزراء لمناقشته وإقراره بعد إجراء التعديلات المطلوبة*.	دائرة الموازنة العامة مجلس الوزراء
نهاية تشرين أول*	تقديم مشروع القانون إلى مجلس الأمة *.	مجلس الوزراء
نهاية كانون أول*	مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وإقراره تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليه *.	مجلس الأمة

* تضمنت التعديلات الدستورية المقرّة في عام 2011 قيام الحكومة بتقديم مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية معاً إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل وذلك للنظر فيهما وفق أحكام الدستور، وتسري عليهما نفس الأحكام المتعلقة بالموازنة في هذا الدستور.

مراحل إعداد الموازنة العامة

تمر عملية إعداد الموازنة العامة في الاردن بعدد من المراحل يمكن إيجازها على النحو التالي:

- تزويد دائرة الموازنة العامة بسياسات وأولويات الوزارات والدوائر الحكومية.
- الانتهاء من ورقة السياسات والأولويات من قبل دائرة الموازنة العامة، حيث تحتوي هذه الورقة الملامح العامة للموازنة والسياسات والاجراءات المقترح الاستناد اليها في اعداد مشروع الموازنة، اضافة الى تحديد إجمالي النفقات الرأسمالية.
- عرض الورقة على مجلس الوزراء ومناقشتها وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها، حيث تمثل هذه الخطوة المرحلة الأولى والتي سينتج عنها قائمة بالأولويات القطاعية لخطة الحكومة.
- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها والانتهاء من تحديث ورقة الإطار العام للموازنة، حيث يتم تزويد دائرة الموازنة العامة بالمشاريع والبرامج المفصلة للجهات الحكومية وستقوم الدائرة بتحديث الإطار العام للموازنة بما في ذلك قائمة المشاريع ذات الأولوية.
- عرض ورقة محدّثة على مجلس الوزراء متضمنة قائمة المشاريع الرأسمالية (المرحلة الثانية) ليتم مناقشتها وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها.
- تزويد دائرة الموازنة العامة بالمشاريع الرأسمالية التي تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء لأخذها بعين الاعتبار عند تحديد السقوف.
- تحديد سقوف الإنفاق للوزارات والدوائر الحكومية.
- مراجعة نماذج الموازنة وتعديلها عند اللزوم.
- إعداد مسودة بلاغ إعداد الموازنة مرفقا بسقوف الموازنة ونماذج الموازنة.
- قيام دولة رئيس الوزراء بإصدار بلاغ إعداد الموازنة.
- إرسال بلاغ إعداد الموازنة لجميع الوزارات والدوائر الحكومية مرفقا بنماذج الموازنة، ومرفقاً كذلك بسقوف موازنة الوزارات والدوائر.
- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بإرسال مشاريع موازناتها إلى دائرة الموازنة العامة وقيام محللي الموازنة بمراجعة هذه المشاريع للتأكد من مطابقتها للسقوف المحددة في بلاغ الرئاسة.
- قيام محللي الموازنة بإدخال مشاريع الموازنات على الحاسوب وسحب مشروع القانون وتدقيقه وإرساله إلى معالي وزير المالية للموافقة عليه .
- عرض مشروع قانون الموازنة العامة على المجلس الإستشاري للموازنة للموافقة عليه ومن ثم إقراره من مجلس الوزراء .
- رفع مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الأمة للسير بإقراره وحسب المراحل الدستورية.

المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط

تواجه الموازنة العامة عددا من المخاطر المحتملة خلال المدى المتوسط 2015 - 2017، بعضها خارج نطاق السيطرة المحلية وبعضها الاخر يتعلق بعدم اتخاذ السياسات والاجراءات المفترض اتخاذها. ويمكن إيجاز أبرز هذه المخاطر على النحو التالي :

1. مخاطر خارج نطاق السيطرة المحلية :

- تراجع حجم المساعدات المقدمة من الدول الصديقة والشقيقة وخاصة المصدرة للنفط في حال استمرار تراجع اسعار النفط العالمي واستمرار تدهور الاوضاع الامنية في المنطقة الامر الذي قد يؤثر على خطط الحكومة الهادفة الى الحفاظ على مستوى منخفض لعجز الموازنة.
- تراجع الطلب الخارجي على الصادرات الاردنية من قبل اهم شركاء الاردن في مجال التجارة وخاصة الدول المجاورة في ضوء استمرار تراجع أسعار النفط في الاسواق العالمية وتدهور الاوضاع الامنية في المنطقة.
- الاخطار الناتجة عن الصراعات والاحداث السياسية والاضطرابات في المنطقة وما يترتب عليها من استمرار حالة عدم الاستقرار والتي تفضي الى تدفق المزيد من اللاجئين مما يشكل ضغوطا هائلة على المالية العامة اضافة الى الاثار السلبية على الاقتصاد الوطني، الى جانب الضغوطات على بعض القطاعات التي تقدم خدمات هامة للمواطن الاردني كالتعليم والصحة الامر الذي يتطلب رصد مخصصات مالية كبيرة لتحسين كفاءة هذه الخدمات.
- عودة الاسعار العالمية للنفط والمواد الغذائية للارتفاع بالتزامن مع تدهور الاوضاع الاقليمية الأمر الذي من شأنه ان يؤدي الى ارتفاع قيمة فاتورة المستوردات من النفط والمواد الغذائية وتباطؤ قيمة الصادرات الاردنية وبالتالي تزايد عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

2. مخاطر ضمن نطاق السيطرة المحلية :

- التباطؤ في تنفيذ المشاريع الرأسمالية المرتبطة بالمنحة الخليجية والمؤشرات المتفق عليها ضمن برامج المنح الاوروبية، الامر الذي ينعكس سلباً على حجم المنح الواردة للخزينة.
- عدم الالتزام بتنفيذ البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي الامر الذي يؤثر على الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني وقدرة الحكومة على تأمين التمويل اللازم للاحتياجات التمويلية الضخمة.

- توقف العمل بالقرارات الحكومية المتعلقة بتسعير المشتقات النفطية بصورة شهرية ومنح استثناءات للتعيين للوزارات والدوائر الحكومية.
- التأخر في مواجهة خسائر ومديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه واستمرار وجود التشوهات السعرية في أسعار الكهرباء والماء، سيما في ضوء ارتفاع الضمانات خارج اطار الموازنة العامة على ديون شركة الكهرباء الوطنية والنمو السريع في الإنفاق على قطاع المياه.
- عدم الالتزام بقرار عدم كفالة قروض المؤسسات العامة المستقلة الأمر الذي من شأنه زيادة رصيد صافي الدين العام، وما قد يترتب على ذلك من زيادة نسبته للناتج المحلي الاجمالي.
- استجابة الحكومة لمطالب وضغوط بعض الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المتمثلة بتحسين الحوافز والمزايا المادية المقدمة لموظفيها مما يرهق كاهل الموازنة العامة ويخلق تساؤلات حول جدية الحكومة في ضبط النفقات العامة والجارية منها على وجه الخصوص.

معلومات الاتصال:

دائرة الموازنة العامة
الشميساني: شارع حسين الجسر – بناية 24
ص.ب 1860 عمان – الاردن، الرمز البريدي 11118
هاتف: 962 6 5666065/123 | الفاكس: 962 6 5666063
البريد الالكتروني: Info@gbd.gov.jo | gbd@gbd.gov.jo
www.gbd.gov.jo